

المدافعات عن حقوق الإنسان في الثورة المصرية

إن المدافعات عن حقوق الإنسان في مصر يواجهن انتهاكات مستمرة حالياً من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهي الممارسات التي ورثتها من نظام حسني مبارك البائد. وفي هذا المناخ الذي لا يشجع النساء على تولي أدوار قيادية في المجال العام -بما في ذلك المناخ السياسي الذي لا يتفق في النساء- تتحدى المدافعات عن حقوق الإنسان الأنماط الثقافية والدينية والاجتماعية عن دور النساء في المجتمع، ولذلك يثرن عدوانية أكثر من زملائهن الرجال. وبالرغم من أن هؤلاء النساء يواجهن المخاطر نفسها التي يواجهها جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، لكنهن يواجهن أيضاً انتهاكات إضافية غالباً ما تكون جنسية بطبيعتها بسبب نوعهن الاجتماعي، وتتنوع من التحرش والاعتصاب إلى الإيقاع باستغلال الميول الجنسية على أساس وضعهن الاجتماعي والإنجابي.

وقد واجهت المدافعات عن حقوق الإنسان انتهاكات متواصلة من الدولة المصرية قبل تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير، فكانت هناك العديد من الهجمات تستهدف الصحفيات اللاتي يرصدن المظاهرات والنشطاء، وذلك من خلال تجريدهن من الملابس وإيقاعهن باستغلال ميولهن الجنسية وتهديد المدافعات بتهم الدعارة، بما يعكس طبيعة الانتهاكات التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان لسنوات عديدة والمرتبطة بالأنواع الاجتماعي. ويُعد السياق الذي تقع فيه الانتهاكات هاماً لأنه يعزز الخطط التي تُنفذ لإجبار المدافعات عن حقوق الإنسان على الصمت.

التركيز على الإيمان الجمعي بقيمة النساء ومكانهن "الطبيعي" ودورهن في المجتمع يجعل من السهل تجاهل الانتهاكات التي ترتكب ضد المدافعات باعتبارها "طبيعية".

بدأ توثيق العنف المُنهَج ضد الناشطات من النساء المصريات بعد بداية الثورة -بداية من ٩ مارس- بفحوص العذرية، وفشل التحقيق في القضية ومحاسبة المسؤولين عن هذا الفعل. وقد كان حكم القضية التي رفعت أمام المحكمة الإدارية في يوليو الماضي ضد فحوص العذرية الإجبارية داخل السجون الحربية لصالح المجني عليهن، وتم النطق بالحكم في ٢٧ ديسمبر ٢٠١١، وبالرغم من ذلك لم تتم محاكمة من قاموا بعمل فحص العذرية^١.

ظهر العنف مجدداً في أحداث ١٩ نوفمبر عندما اختفى الجيش من الصورة وتولت قوات الشرطة القيادة في استخدام العنف الممنهج ضد المتظاهرين بما فيهم النساء، وكذلك أيضاً في أحداث مبنى مجلس الوزراء يوم ١٦ ديسمبر. وتُفاقم حالة العسكرة من سوء وضع المدافعات عن حقوق الإنسان، أذي نطوى ذلك على تبرير متزايد لاستخدام العنف والقوة المفرطة لضمان "الاستقرار"، مما يُيسر العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان ويحدّ من قدرتهن على تحدي الانتهاكات التي يواجهنها.

وقد وثقت نظرة للدراسات النسوية الانتهاكات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في الصدامين الأخيرين من ٢٠١١ (نوفمبر وديسمبر)، وحجم الألم النفسي والحزن داخل الناشطات من النساء والذي كان أكثر قسوة من الألم البدني بسبب العنف الذي واجهته من الشرطة العسكرية، كما كان تعرضهن إلى الإهانة والتفحص الذي واجهته أكثر عنفاً من الصعق الكهربائي أو الكدمات والجروح الموجودة على أجسادهن. وكان الخوف الذي شعرن به في كل مرة شاركن في مظاهرة بعد هذين الحادثين، والارتياح الذي نما بداخلهن من التعرض إلى عقاب لرغبتهم في لعب دور في المجال العام أقوى من الألم البدني الذي اضطررن للتعايش معه لبعض الوقت.

^١ هناك تحقيق جنائي مستمر حالياً في مكتب النائب العسكري لكن القضية لم تحال إلى المحاكمة بعد.

وقد أظهرت شهادات الناشطات خلال أحداث نوفمبر أنهن تعرضن إلى تعدي جنسي لفظي ويدني من قبل قوات الشرطة وأشخاص يرتدون زي مدني. وتتضمن الانتهاكات الموثقة الاعتقال القسري، الضرب والركل، وفي بعض الأوقات بالبيادات والعصا، السحل ومحاولة الخنق، التحرش الجنسي، متضمناً محاولات تجريدن من الملابس؛ وكذلك التهديد بالاغتصاب أثناء الحجز، إهانات ذات طبيعة جنسية، وصور أخرى من المعاملة المهينة غير الإنسانية، وأيضاً المصادرة المؤقتة للمقتنيات الشخصية.

وخلال المصادمات التي وقعت في ديسمبر في محيط مجلس الوزراء، تم استهداف النساء بشكل أوضح من قبل جنود الجيش، وليس الشرطة العسكرية فقط، لاسيما الناشطات منهن، حيث واجهن معاملة أكثر قسوة وتم اعتقالهن لفترات أطول. وقد تم نقل اثنين من النساء اللاتي وثقن شهادتهن في نظرة للدراسات النسوية إلى المستشفى العسكري بعد احتجازهن لمدة ٢٤ ساعة داخل مجلس الشورى في وسط المدينة. وقد تعرضت كلتاهما للتعذيب وكسرت ذراعهن بالإضافة إلى الكدمات على أجسادهن، وعانتا معاملة مهينة في المستشفى العسكري وقيل لهن أنهن لا يستحقن العلاج الطبي الذي يتكلف الكثير من المال، مما يعني أن حقوقهن كمريضات انتهكت وليس فقط حقوقهن كمتظاهرات.

وتعد سياسة استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان جزء من محاولات يقوم بها القانمون على شئون البلاد ومختلف أجهزة الأمن وبقايا النظام البائد لإقصاء النساء عن المجال العام؛ وقد أظهرت الصور ومقاطع الفيديو -بشكل واضح- الاعتداءات الفاضحة التي تواجهها الناشطات اللاتي اعتقلن وضربن وتم سحلهن وتجريدن من ملابسهن.

ولا يمكن النظر إلى استخدام العنف الجنسي ضد الناشطات خارج سياق محاولات المؤسسة العسكرية لتهميش النساء ومنعهن من الدفاع عن حقوقهن وممارسة حقهن في المشاركة النشطة في سياسة البلاد في هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر. هذه المحاولات تتضمن استخدام الأذى الجسدي والإهانة المتعمدة، التعدي الجنسي والمصحوب بوصمة شديدة القسوة في المجتمع.

لقد كانت النساء في مقدمة الصدمات الأخيرة في نوفمبر وديسمبر ٢٠١١، كما شاركن في كل مظاهرة منذ بداية الثورة بل ونظمن مسيرات خاصة بهن (في ديسمبر ٢٠١١ ويناير ٢٠١٢)، لذا نحن نطالب بحماية المدافعات عن حقوق الإنسان وليس حماية النساء المستضعفات، ولكن بالأحرى نطالب بدعم حق النساء في التظاهر والاحتجاج كشريك فاعل في التحول الديمقراطي والفترة الانتقالية. وندعو المقررة الخاصة بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لعمل دراسة، بالتعاون مع المقررة الخاصة بالعنف ضد المرأة حول دور المدافعات عن حقوق الإنسان في سياق محاربة قمع وعسكرة الحركات والاحتجاجات الداعمة للديمقراطية.